مُقَدّمة

ليس بخاف على أحد من مستعملي اللغة العربية أن هذه اللغة توظف بغية التواصل نوعين من البنى اللغوية لكن الذي نحسب أنه يخفى على الكثيرين هو التحويل الذي يمس هذه البنى اللغوية الذي يغدو استكناهها محتاجاً إلى بنياتها العميقة. سواء أكانت هذه البنى اللغوية مفردات أم جملاً أم وحدات إسنادية وظيفية. وسواء أكان التحويل فيها بالزيادة أم بالحذف أم بالاستبدال أم بالترتيب. ولقد دفعني للكتابة في هذا الموضوع عوامل متعددة. يأتي في مقدمتها عدم مفهوم التحويل وإدراك دواعيه، فقد لاحظت من خلال الكتب التي تناولت التحويل أنها لم تعط الموضوع حقه من العناية التي يستحق.

والباعث الثاني هو عدم وجود كتاب متخصص تناول التحويل بمختلف صنوفه بما ينسجم وتحليل البنى اللغوية العربية المحولة الصرفية والنحوية. يمكن أن يطمئن إليه أهل العربية سليقيين ومنتحين سمت كلام العرب ومستعملين ودارسين حين إرادتهم تحليل البنى اللغوية بغية التواصل، وبخاصة الراقي منه، الذي يوظف البنى اللغوية المحولة التي يتطلب استكناه معانيها اللجوء إلى بنياتها العميقة. المتوارية خلف بنياتها السطحية فجاء هذا الكتاب لينضم إلى الجهود السابقة ساعياً إلى إيضاح مفهوم التحويل في جانبيه النظري والتطبيقي من رؤية حذاق العربية الذين نهلوا من الخابية الخليلية السيبويهية التي يسجل أن بعض كليلي النظر قد مزقوا كلام صاحبيها شر ممزق، كل ذلك في سبيل تقريب هذا التحويل من القارى العربي، ذلك أن كل المحاولات البناءة في هذا الموضوع تكاد تنحصر في التعريف به، والاقتصار على عرض نماذج بأعيانها منتقاة لبعض أنواعه بالمفهوم "التشومسكي" الذي يتبدى عجزه عن تحليل كل البنى اللغوية العربية.

وقد اقتضت طبيعة الكتاب الموسوم بـ"التحويل في النحو العربي" على حسب ما تهيأ له من جوانب نحوية وصرفية وبلاغية ولسانية أن يكون في سبعة فصول ومقدمة

فالفصل الأول الموسوم بـ"ثنائية الجملة والوحدة الإسنادية والتقسيم الثنائي لهما " سعيت إلى جعله ينطوي على مرتكزين اثنين نتناول في المرتكز الأول ثنائية تقسيم النحاة والدارسين المحدثين للتراكيب الإسنادية وتبيان معيار ذلك التقسيم وسداده.

ولما كانت اللغة العربية التي هي أبلغ ما يحرك به الإنسان لسانه لامتيازها بخصيصتي المرونه وسعة اشتقاقها ـ لم تنل حظها من الدراسة التي تستحق فالتراكيب الإسنادية الأصلية ـ وهي قوام التواصل في هذه اللغة، يسجل أن مفهومها قد عرف اضطراباً جعله يفتقر إلى الانسجام بين جانبه النظري وجانبه التطبيقي. حيث يتعامل النحويون والدارسون المحدثون مع التراكيب الإسنادية الأصلية التي يسوغ السكوت عليها، المستقلة مبنى ومعنى تعاملهم مع التراكيب الإسنادية الأصلية التي تدخل في تركيب أكبر منها، مستخدمين مصطلحاً واحداً هو الجملة وليس الأمر كذلك في الدراسات اللسانية الحديثة.

حاولت في المرتكز الثاني تحقيق هدف أول يتمثل في وضع حد لذلك الاضطراب. بتعيين التراكيب التي يصح إطلاق مصطلح "الجملة" عليها، والتراكيب الإسنادية التي لا يصح أن يطلق عليها هذا المصطلح، من مبدإ اختلاف التركيبين الإسناديين في الدلالة والوظيفة.

والفصل الثاني عنوانه: مفهوم التحويل وأنواعه.

لما كان البحث يحاول أن يقدم للقارئ الأصول السليمة التي أنشئت عليها التراكيب الإسنادية الأصلية، لم يجد بداً من أن يشرح الشرح الذي يراه سديداً لمفهوم التحويل بقسميه الجذري والمحلي وما ينطويان عليه من أنواع التحويل الأربعة. . إذ إن هذا التحويل لم يكن واضحاً حتى لدى دارسين أشداء، بل قد أسيء فهمه وترتب على ذلك أن التبس الفرق الذي بين الجملة أوالوحدة الإسنادية الفعلية وقسيمتها الاسمية من نحو" البحث تيسر" ولم يعرف ما نوع التحويل فيها.

كما سجل أن دراسات لسانية تعاملت مع جمل محولة وعدتها توليدية من نحو "حمزة أسد " و " أكل عليه الدهر " ثم إن التحويل بالاستبدال بالمفهوم السيبويهي يختلف عن التحويل بالاستبدال عند "تشومسكي" المعروف في باب التحليل إلى

المؤلفات المباشرة، لأن هذا التحليل في حقيقة أمره يتعامل مع بنى توليدية لا تحويلية.

وحيث إن التحويل بقسميه وبأنواعه الأربعة مرتبط بالقياس الذي يريده النحويون العرب مطرداً، لم يكن بد من أن يعرض البحث له ولنظرية الحمل التي تحاول إدخال المسائل الخارجة عن القاعدة إلى حيز القاعدة. ولأن نظرية الحمل تساعد على فهم البنيات العميقة لكل الوحدات الإسنادية الوظيفية التوليدية والمحولة لكونها جميعاً محمولة على المصادر والمشتقات التي تعاقبتها.

ويعالج الفصل الثلث صورالتحويل بالاستبدال في الجمل والوحدات الإسنادية المؤدية الوظائف الإحدى عشرة، وهي وظيفة المبتدأ واسم الناسخ والخبر والفاعل ونائب الفاعل والمفعول به والنعت والحال والمضاف إليه والمستثنى من حيث مجيئها ماضوية أو مضارعية أو شرطية، ومن حيث ورودها مثبتة أو منفية أو مؤكدة أو استفهامية. بتبيان بنياتها العميقة التي لا جرم أنها ترتد إلى مصدر أو مشتق.

الفصل الرابع خصص للوقوف عند صور للتحويل بالزيادة. سواء أكانت تلك الزيادة في الجملة أم الوحدة الإسنادية الفعلية والاسمية منهما. وسواء أكان ذلك التحويل محلياً أم جذرياً.

وعني الفصل الخامس بدراسة صور التحويل بالحذف. وتناول الحذف الذي يمس عنصراً أو أكثر في الجملة أو الوحدة الإسنادية، والحذف الذي يكون للركنين الأساسين في التراكيب الإسنادية العربية. ولم يغفل التحويل الذي يعرض لحذف وحدة إسنادية كاملة.

وأتى الفصل الخامس ليعالج صور التحويل بالترتيب في الجمل والوحدات الإسنادية، الفعلية والاسمية منها، . مبرزاً صنف التحويل الذي يدخل في دائرة التحويل الجذري والتحويل الذي يسمى بالتحويل المحلي، مبيناً دواعي وأغراض كل صنف.

أما الفصل السادس فكان مداره حول التحويل في البنى اللغوية الإفرادية (المشتقات الأحد عشر والمصادر والكلمات التي يعتريها التحويل بالقلب أو بالحذف) في بابي الإعلال والإبدال. وهو التحويل الذي يلجأ إليه لغرض إحداث الخفة في الكلمة المحولة. كما تم الوقوف عند التحويل الذي يصيب الصيغ الصرفية وبعض

الكلمات لغرض وظائفي. واتسع تتبع هذا التحويل فاستوعب رصده لمعظم الظواهر النحوية والصرفية والبلاغية تبعاً له.

ولكي تتحقق الغاية التي من أجلها وضع الكتاب فقد تتبعت التحويل وحشدت له أمثلة أراها قادرة على إجلاء كل غامض من صور التحويل الذي يمس البنى اللغوية.

وقد كانت معظم الأمثلة لصور التحويل مستمدة من القرآن الكريم الذي يعد المصدر الأول الذي يمكن أن تستمد منه صور الانتحاء، إذ ليس هناك ما هو أقدر على إثراء الحافظة لدى مستعملي هذه اللغة بالأساليب البليغة والآثار الفصيحة ،بلا مراء كالقرآن الكريم، ويقفوه في ذلك الحديث الشريف. لأن القرآن يعد أفضل مجتمعات النصوص التي نستعيض بها عن المجتمع الطبيعي البشري المفقود حالياً حين اكتساب اللغة. ثم إننا نحن المسلمين مرتبطون بهذا الكتاب العزيز، غاية كل واحد منا أن يفهم آياته مع الاستعانة بشواهد من الحديث النبوي الشريف والشعر العربي الفصيح.

ولما كان البحث يرنو إلى دراسة البنى اللغوية المحولة دراسة متشبعة باللسانيات التي تبرز ما فيها من نكت بلاغية ودواع صوتية، فقد أسلمني تحقيق هذا الهدف إلى اختيار المنهج التحويلي لكونه يتناول تغيير البنيات الشكلية المنبثقة عن أصل واحد، ولكونه لا يكتفي بالوصف السطحي، مع الاستعانة بالمنهج الوظيفي التحليلي التفسيري، الذي ينزع حين التحليل إلى التفسيرو التعليل القريب المأخذ، اللصيق بالمعنى لصور التراكيب الإسنادية والصيغ الصرفية المحولة، متجنباً التعليل الذهني غير المتماشي مع التفسيرالمعنوي البلاغي. انطلاقاً من محاولتي الجمع بين الكفاية في الوصف، والتفسير اللذين يؤدي الجمع بينهما إلى إجلاء الفرق الذي بين البنية التوليدية والبنية التحويلية. سواء أكانت تلك البنية مفردة أم تركيباً، باللجوء إلى بنيتها العميقة.

ولقد استودعت كتابي هذا ثمرة علوم رأينا أنها متكاملة يعضد بعضها بعضاً، وهي علم النحو، وعلم الصرف، وعلم الدلالة، والبلاغة، واللسانيات. وما فعلت ذلك

إلا بعد أن أدركت أن هذه العلوم الأربعة الأخيرة هي مقدمات ووسائل ذات مدد خصب لدراسة البنى اللغوية ومعالجتها معالجة مثمرة. ذلك أن علم الصرف ليس له القول الفصل في تحديد هذه الوحدة الإسنادية الوظيفية ذات الفعل الماضي أو الفعل المضارع في غياب علم الدلالة الذي يستنجد حينذاك بالسياق ليقرر أنها للمستقبل وليست للماضي مثلاً. ثم إن اللسانيات هي التي نهتدي بفضل آليتها المتمثلة في التحويل إلى البنية العميقة التي تقرر أن البنى اللغوية المحولة، جملة كانت أم وحدة إسنادية، أم مفرداً هي وصف أو مصدر أو سواهما.

ونعرف بفضل علم البلاغة أن التحويل الآتي من التقديم الطارئ عليه مثلاً بسبب متطلبات المقام كانت وراءه أغراض بلاغية ما. وكل ذلك يدخل في دائرة إعادة اللحمة والوصل بين هذه العلوم.

وقد اقتضت طبيعة البحث في جانبيه النظري والتطبيقي أن نستمد مادته من مصادر متنوعة يتصل بعضها بعلم النحو، وبعضها بعلم البلاغة، وبعضها بعلم التفسير وبعضها باللسانيات العامة والتطبيقية.

وكان أكثر اعتمادنا على " الكتاب " لسيبويه، ودلائل الإعجاز للجرجاني، والبحر المحيط لأبي حيان ومعاني القرآن للفراء، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح الكافية للاستراباذي.

واجتذبت بعض كتب المحدثين مني فضل عناية واهتمام، ككتاب النحو الوافي لعباس حسن وكتاب "بناء الجملة العربية" لمحمد حماسة عبد اللطيف، وكتاب "قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم" لسناء حميد البياتي. وثمة كتب قديمة وحديثة أسعفتني في إنجاز فصول هذا الكتاب وأسهمت في صنعه، لا تسمح هذه المقدمة بذكرها جميعاً. وهي مذكورة في فهرس المصادر والمراجع.

وإن طريقة سير البحث الذي أزعم أنه يستحق العناية من قبل الباحثين هي أنني كنت آخذ كل صورة من صور الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية أو الكلمة المحولة نموذجاً أتكىء عليها وأحللها تحليلاً يفي بالغرض المتوخى بالتعرض إلى دلالتها بما تسمح الدراسة.

وأمام ذلك أدعو الدارسين إلى أن يكون كتابي هذا مدعاة اهتمام أوسع بأن يثروه أو يصوبوه ويقوموا ما به من اعوجاج خدمة للغة العربية التي لئن أسيء إليها ونحن عصبة إنا إذن لخاسرون.

والله أسأل أن يكون هذا البحث قد فك منغلقات صور التحويل في المستويات الثلاثة: النحوي والصرفي والبلاغي في الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية والكلمة المستمدة من نصوص الخابية الخليلية التي سيظل حذاق العرب ينهلون منها، وتقول لهم هل من مزيد.

أرجو أن أكون قد آويت إلى ركن شديد حين اخترت هذا الموضوع، والله أسأل أن يكون هذا الجهد إسهاماً في قطع دابر منغلقات البنى اللغوية المحولة التي أرجو أن أكون قد بينتها بطريقة فيها التيسير الذي يقتضيه النحو الذي هو في جوهره انتحاء سمت كلام العرب، وبطريقة فيها البصيرة التي تقتضيها اللسانيات التي تتوخى الفاعلية في الوصول بمنتحي سمت كلام العرب إلى التعبير عما يلبي حاجاته. و أسأله سبحانه جل في علاه أن يجعل هذا الكتاب لبنة بناء في صرح الدرس اللغوي والنحوي، ولا أبغي من وراء ذلك سوى إرضاء الله سبحانه وتعالى، ثم خدمة للغة القرآن الكريم. فلئن حقق كتابي هذا فذلك أقصى ما كنت أصبو إليه. و إن لم أوف الموضوع حقه، فحسبي أني لم أدخر جهداً. والله الموفق إلى سواء السبيل،و أسأله أن ينفع به من شاء ﴿إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب﴾ (هود / ٨٨).

د. رابح بومعزة